

علم التاريخ بين الموضوعية والذاتية *

بقلم : الدكتور عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة المنوفية

التاريخ والبناء التحتي :

تطورت الدراسة التاريخية في بلادنا في نصف القرن الأخير ،
تطورا نقلها من دور كتابة الحوليات وتسجيل الظواهر التاريخية ،
الى مرحلة الدراسة المتعمقة التي تعتمد على منهج علمي واضح
المعالم ، وتستخدم أدوات ، وقواعد علمية دقيقة لتجميع آثار
الحدث التاريخي ، ونقدها خارجيا وباطنيا ، واعادة تركيب صورته
كما حدثت تماما أو قريبا مما حدثت .

ولم يكن هذا التطور في الدراسة التاريخية العربية أمرا غريبا ،
فالتاريخ جزء من البناء الفوقى للمجتمع ، يتأثر بكل ما يعترى البناء
التحتي من تغيير ، كما يتأثر بكل ما يطرأ في البناء الفوقى ذاته
أيضا . وهذا ما حدث في أوروبا وأدى الى تطور علم التاريخ .
ذلك أن التغيير الذي حدث في البناء التحتي الاوروبى بتقوض
العلاقات القديمة ، وظهور علاقات جديدة مع نشأة الطبقة البرجوازية
التجارية ، قد أدى الى تفسير البناء الفوقى كله ، وبمعنى آخر -
أدى الى تفسير البناء الفوقى كله ، وبمعنى آخر - أدى الى تغيير
المسرح السياسى الاوروبى ، وظهور حركات الاصلاح الدينى ، وتقدم
العلوم الطبيعية تقدما عظيما الى حد الاصطدام بالسلطة الدينية ممثلة

فى الكنيسة • وقد أدى ذلك الى بزوغ النزعة الطبيعية فى منهج التاريخ ، أى النزعة الى تطبيق منهج العلوم الطبيعية فى التاريخ ، وظهور التيار النقدى لدى المؤرخين ، الذى اتخذ طابعا حماسيا الى حد محاولة اخضاع الوقائع التاريخية المذكورة فى الكتب المقدسة للنقد التاريخى • ولم ينقضى القرن التاسع عشر ، حتى كان للتاريخ منهج واضح المعالم وأدوات للبحث العلمى يلزم بها الباحث التاريخى ويحاسب عليها حسابا عسيرا •

واذا كان هذا التطور فى منهجية علم التاريخ ، الذى طرأ فى أوروبا مع تغير البناء التحتى ، لم يحدث فى العالم العربى ، لأسباب لا مجال لمناقشتها الان ، الا أنه اتخذ صورة أخرى ، وهى صورة الدعوات المتكررة من وقت لآخر الى اعادة كتابة التاريخ القومى ، كلما انتقلت البلاد من عهد الى عهد أو من نظام اقتصادى الى نظام آخر •

ففى تونس ، على سبيل المثال ، ومع انتقال البلاد من الاستعمار الى الحرية ، ومن الاقتصاد الاستعمارى الى الاقتصاد الوطنى ، تصاعدت الدعوة الى اعادة كتابة التاريخ ، وأصبح موضع تشجيع مستمر من حكومة تونس المستقلة ، فأنشئ مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، وأنشئ فيه فرعان للتاريخ هما : قسم الدراسات التاريخية المغربية ، وقسم تاريخ الحركة الوطنية • كما أقيم مركز الوثائق الوطنى كمركز لتاريخ الحركة الوطنية ، وأخذ فى جمع الوثائق التى ترجع الى معركة التحرير الوطنية • ونشر الحزب الاشتراكى الدستورى التونسى مجموعة من المؤلفات والوثائق حول معركة الحرب منذ أوائل نشاط الرئيس بورقيبة السياسى • كما نظم مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية عدة مؤتمرات حول التاريخ والحضارة المغربية ، منها المؤتمر الذى عقد فيما بين ١٩ و ٢١ مايو ١٩٧٢ حول موضوع كتابة التاريخ المغربى ، وقد اشترك فيه عدد

من الباحثين من الغرب العربى • وبعد عام آخر نظمت الجمعية التونسية للتاريخ والآثار مؤتمرا ثانيا فيما بين ٢٤ و ٢٧ مايو ١٩٧٣ ، حول البحث التاريخى • وفى ديسمبر ١٩٧٤ نظم مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية مؤتمرا عالميا حول التاريخ والحضارة بالمغرب فى مختلف العصور ، وقد أتاح هذا اللقاء للمؤرخين من المغرب والمشرق وأوروبا تبادل الآراء حول مختلف قضايا البحث التاريخى^(١) •

وفى يناير ١٩٧٤ صدرت أهم مجلة تاريخية علمية متخصصة فى تونس ، وهى « المجلة التاريخية المغربية » ، وكتب مديرها ، الدكتور عبد الجليل التميمى أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة التونسية ، فى مقدمة العدد الأول ، يصف « العطف والاهتمام ، اللذين أصبح يحظى بهما علم التاريخ من جانب « المسئولين والمثقفين » ، حتى تعددت دعواتهم ونداءاتهم منوهة بهذا العلم ، وداعية المختصين الى كتابة تاريخنا على ضوء معطيات بلادنا الجديدة » • ثم سجل أنه أصدر المجلة التاريخية المغربية استجابة لهذه الدعوة ، ولتحقيق هذا الغرض — أو على حد قوله : « ايماننا منا بوجوب المشاركة فى مصيرية تاريخنا وحتمية حملنا هذه المسئولية »^(٢) •

كما قدم المؤرخون التونسيون المتخصصون عددا كبيرا من الدراسات التاريخية فى تاريخ تونس ، منهم على الشنوفى عن « محمد السنوسى » ، ومحمد الهادى شريف عن الطبقات الحاكمة التونسية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ورشاد الامام عن سياسة حمودة باشا فى تونس ، ثم الدكتور عبد الجليل التميمى الذى قدم

(١) د. مصطفى كريم : البحث التاريخى بتونس ، نقله عن الفرنسية وعلق عليه : د. عبد الجليل التميمى (المجلة التاريخية المغربية ، يوليو ١٩٧٧)
(٢) المجلة التاريخية المغربية ، يناير ١٩٧٤ •

عديداً من الدراسات القيمة في تاريخ الجزائر وتونس ، ورجع اليه الفصل في تقديم فهرسة الدفاتر العربية والتركية بالجزائر ، بالإضافة الى اصدار المجلة التاريخية المغربية .

وفي الجزائر حدث نفس الشيء بعد الاستقلال ، وارتفعت الدعوة الى « اعادة كتابة تاريخ بلادنا »^(٣) . وأنشئت مؤسسة الوثائق الوطنية « لمهمة ضبط الوثائق ، واسترجاع الوثائق المسلوقة ، وتجميع شهادات المعاصرين »^(٤) . واتخذ الأمر في عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ شكل حملة واسعة النطاق لجمع الوثائق ، باعتبار هذا الجمع « مقدمة وعملية أساسية للبداية في كتابة التاريخ الجزائري الحديث الذي صنعه الجزائريون بدمائهم »^(٥) . وفي مقال لجريدة « النصر » الجزائرية التي تصدر بقسنطينية ، عبر كاتبه عن دوافع هذه الحملة بهذه العبارات البليغة فقال :

« مع بزوغ شمس الحرية ، وجدنا أنفسنا أمام قضية خطيرة ، فرض خطرها علينا أحد اعتبارين : الأول ، ضبط حركة الثورة المسلحة ، ومتابعة أحداثها بدقة ، وتسجيل وقائعها بالتفصيل . أما الاختيار الثاني ، فهو اهمال تاريخنا ، والاعتماد على روايات المؤرخين الأجانب ، والاكتفاء أخيراً بالأحداث المزيفة . ورأينا في هذا أن الدولة سارعت الى الاختيار الأول ، فتجدد من ورائها طوائف من رجال الثورة ، ليقدموا للأجيال الحاضرة والقادمة تاريخ تلك الأحداث العظيمة التي غطت سبعة أعوام ونصف . اذن لقد حان الوقت لكي نبدأ عملنا على هذه الجبهة الواسعة التي تهتم

(٣) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الوثائق الوطنية رقم ٢ ، يناير ١٩٧٤ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) جريدة النصر الجزائرية في ٢٧ مايو ١٩٧٤ .

وتسجل أحداث الثورة الجزائرية واعطائها طابعها الحضارى . وانطلقت من أجل هذا الشعار الحملة الوطنية لجمع الوثائق المتعلقة بالثورة التحريرية تحت اشراف رئيس الدولة » . وتساءل الكاتب في انتصار : « أين اختفى ذلك الصمت الرهيب الذى اختارته الطغمة الفاشية الاستعمارية كسياسة شرعية لقتل تاريخ بلادنا الحافل بالبطولات ؟ .. لا نشك في ان ذلك الصمت قد اختفى لكى لا يعود » (٦)

وقد أخذ يتكون جيل جديد من المؤرخين الجزائريين على يد الدكتور أبو القاسم سعد الله ، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجزائر ، الذى قدم عمله الضخم : « الحركة الوطنية الجزائرية » في ثلاثة أجزاء ، ويمتد من أصول الحركة بعد الاحتلال في عام ١٨٣٠ الى عام ١٩٤٥ . فضلا عن عديد من الدراسات الأخرى . ومن تلاميذه : ناصر الدين سعيدونى الذى قدم : « النظام المالى للولاية الجزائرية ١٨٠٠ — ١٨٣٠ » ، وعبد الحميد زوزو في : « دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية » .

وفي المشرق العربى ، حيث تتوافر الكوادر العلمية التاريخية ، جرى الأمر على نحو مشابه . ولعل أكبر أنموذج لذلك الدور الخطير الذى لعبه مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذى قاد ، مع نمو قدرة الدول العربية التى حصلت على الاستقلال ما يمكن اعتباره دون مبالغة ثورة في الدراسات التاريخية المتعلقة بفلسطين وبالصهيونية والعالم العربى ، وذلك عن طريق مجموعة السلاسل التى قدمها تحت عناوين : « أبحاث فلسطينية » ، و « دراسات فلسطينية » ، و « وكتب فلسطينية » ، « حقائق وأرقام » ، و « اليوميات الفلسطينية » ، و « نشرات خاصة » ، فضلا عن الكتب السنوية للقضية . وفي مارس ١٩٧١ أصدر مجلة « شؤون فلسطينية » التى

احتوت على أدق الدراسات التاريخية والسياسية في ميدان تخصصها • ولا يوجد شعب عربي نشط هذا النشاط الفائق في مجال البحث التاريخي المتعلق ببلاده وقضاياها مثل الشعب الفلسطيني في تلك الفترة الوجيزة ، رغم أنه ليس على أرضه • كما برز منه مؤرخون على جانب كبير من الاهمية •

وفي العراق جرى الحال بعد تولي حزب البعث الحكم على نفس النسق ، وانطلقت الدعوة الى اعادة كتابة تاريخ العراق من مركز السلطة ذاتها • ففي اجتماعين موسعين عقدهما صدام حسين ، نائب رئيس الجمهورية العراقية ، لمكتب الاعلام العراقي في ١٩/٩/١٩٧٧ و ١٢/١٢/١٩٧٧ ، دعا الى اعادة كتابة التاريخ بحيث تأخذ هذه الكتابة « ذات الخصوصية لطريقنا البعثي الخاص — أى كتابة التاريخ العربى من وجهة نظرنا ، والتركيز على الكتابة التحليلية وليس السردية الوقائعية ، على أن يأخذ هذا التحليل لحركة التاريخ ذات الخصوصية التى أخذت بها نظرية حزب البعث العربى الاشتراكي » • ثم فسر كلامه قائلا : « نحن لسنا فى حاجة الى تزوير التاريخ أو اصطناعه من أجل أن نقرأه قراءة بعثية ، وانما نحن بحاجة الى أن نفهمه فهما بعثيا ليس غير • وان ذلك ليضفى عليه من الحقيقة ما لم يكن ظاهرا منه » • ثم مضى خطوة أخرى فى تفسير كلامه ، فندد « بالمؤرخين الباحثين الذين يسمون أنفسهم موضوعيين » قائلا : « انهم يعرضون وجهات نظر مختلفة واحتمالات عديدة لتفسير حادثة واحدة مستقاة من تفسيرات مطروحة أو مستنتجة ، ويتركون للقارىء أن يستنتج ما يشاء ، ويتمنى من التفسيرات ما يتوافق مع هواه • ولكن فى كل الأحوال يجب ألا يتعامل البعثى مع التاريخ وعموم المسائل الفكرية والاجتماعية بمثل هذا التعامل ، لأنه عندما يأخذ التفسيرات كما هى ، فان مثل تلك التفسيرات انما استندت الى حقائق نسبية ، وبخاصة الجوانب التى تتعلق بالحياة الاجتماعية

لنتلك المرحلة • وحتى الحقائق المطلقة منها انما هي نسبية أيضا في ارتباطها بالزمن » • ثم قال في حسم : « وعايه فان البعشى يجب أن يعطى تفسيراً جريئاً ، بحيث لا يكون متجنياً على التاريخ ، أو يخترع حوادث التاريخ اخترافاً ! » (٧) •

أما في مصر ، فقد علت الصيحات لاعادة كتابة التاريخ القومى على ثلاث مراحل رئيسية :

الأولى ، بعد معاهدة ١٩٣٦ • وقد أسفرت — فيما أسفرت عن الكتاب الهام الذى ألفه الأستاذ المؤرخ الدكتور محمد فؤاد شكرى ، أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد) ، مع عبد المقصود العنانى ، وسيد محمد خليل ، عن : « بناء دولة مصر محمد على » • وقد جاء فى تصدير هذا الكتاب :

« كنا وما نزال نعتقد أن تاريخنا القومى ، والحديث منه خاصة ، فى حاجة ملحة الى أن يكتب على ضوء جديد • فقد تأزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه ، حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات • وليس من سبيل الى معالجة هذا الاضطراب الا بمعاودة النظر فى ذلك التاريخ ، لكشف ما خفى من حقائقه ، وتفصيل ما اجمل من وقائعه ، فى حدود الأمانة العلمية ، التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير البواعث ، تسجيلاً يطابق الواقع ، وتفسيراً لا تحامل فيه ولا محاباة • ولما كان هذا الاتجاه السليم فى دراسة تاريخنا القومى لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبدة مهيأة ، فمن الواجب أن تتضافر الأيدى وتتساند

(٧) صدام حسين : حول كتابة التاريخ (بغداد : منشورات

الثورة ١٩٧٨ : ٢٠٠)

الجهود لازالة ما يكتنف هذا الطريق من صعاب وعقبات • وقد رأينا أن نسهم بنصيب متواضع في تلك الجهود ، فكان هذا الكتاب «^(٨)» •

أما المرحلة الثانية ، فكانت بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • وكانت الدعوة اليها عكس الدعوة التي أدت الى تأليف كتاب : « بناء دولة ، مصر محمد على » ، والذي عمد فيه المؤلفون الى ابراز الجهود الاصلاحية « لعاهل مصر العظيم محمد على الكبير ، رأس البيت العلوى الكريم والجد الأكبر لجلالة الفاروق العظيم » ! • فان هذه الدعوة الجديدة كانت الى اعادة كتابة التاريخ القومى على نحو يهدم ادعاءات أسرة محمد على ، ويكشف بطولات الشعب المصرى • وقد عبرت عن هذه الدعوة تلك الفقرة من « الميثاق الوطنى » بقولها :

« ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهيين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول من خانوا كفاحها »^(٩) • وهذه الفقرة عن خانوا كفاح مصر لا تقتصر على حكام أسرة محمد على ، بل وتتناول زعماء مصر أنفسهم من رجال الوفد ممن قادوا كفاح مصر فى المرحلة السابقة ، واصطدمت بهم الثورة عند قيامها •

أما المرحلة الثالثة ، فكانت بعد التغيير الذى طرأ على البناء التحتى بقرارات يوليو سنة ١٩٦١ • وفى هذه المرحلة اتجهت الدعوة الى اعادة كتابة التاريخ القومى من مفهوم اشتراكى ، وهوجمت ،

(٨) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ، السياسة الداخلية (القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٤٨) •

(٩) الميثاق ، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى الثانى الشعبية ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة : مصلحة الاستعلامات) •

لذلك « المدرسة الوطنية في كتابة التاريخ » على اعتبار أنها قد عجزت عن حق الاستيفاء بتطور المجتمع المصرى ، بتركيزها على الجانب السياسى فى تاريخ الحركة الوطنية ، وأنها على الرغم من فضلها وقدرها ، أقل امكانية فى تسجيل الحركة الوطنية والتاريخ السياسى من أصحاب النظرة الاشتراكية^(١٠) .

وفى الفترة من ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ الى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أربع ندوات مفتوحة حول موضوع اعادة كتابة التاريخ القومى ، بعد أن رأت أنه يصبح يشكل « تيارا حقيقيا حول قضية عامة » . وقد انقسمت الندوات الى أربعة موضوعات رئيسية : التاريخ السياسى ، والتاريخ الاقتصادى ، والتاريخ الثقافى ، والتاريخ الاجتماعى .

ومع أن هذا التقسيم يوضح أن الاهتمام كان منصبا على الموضوعات التى يجب أن تتجه اليها كتابة التاريخ ، بدلا من أن يكون منصبا على التفسير أو المذاهب الفكرية التى يتم الانطلاق منها فى اعادة الكتابة ، الا أن المناقشات كان لابد من أن تتجه الى تناول مناهج التفسير ، وتعتبر الآراء التى تبودلت ذات أهمية فى معالجة الاتجاهين .

فقد طالب الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، فى ندوة التاريخ السياسى ، بحصر المطبوع من الكتب الملونة التى صدرت بشأن مصر ، وتصوير الوثائق الأصلية فى العواصم الكبرى ، ومطالبة وزارة الخارجية المصرية بتبويب وفهرسة ما يكون لديها من وثائق ، والاطلاع على ما كان يوجد لدى المنظمات السياسية من جداول الأعمال ومضابط

(١٠) د. محمد أنيس : النظرة الاشتراكية لتاريخ مجتمعنا (الاهرام

فى ٩ يوليو ١٩٦٣) .

الأحزاب والمجالس التمثيلية المصرية ، والمذكرات الخاصة والأوراق الرسمية والأهلية المختلفة • وأشار عبد المنعم عمر الى أهمية الوثائق والحجج القديمة الموجودة في وزارة الأوقاف وفي محكمة نور الظلام ، وكلها كاد يتم تصويرها بواسطة وزارة الأوقاف •

وقد أثار الدكتور محمد محمود السروجي تساؤلات حول ما اذا كان تاريخ مصر يبدأ من الفتح العثماني أم الحملة الفرنسية ، وهل يكتب طبقا للموضوعات أم طبقا للأحداث التاريخية • وأثار الدكتور حسن الساعاتي السؤال حول من الذي يكتب التاريخ ، وهل تكتبه جماعة أم عقل جبار مفكر ؟ ، ورأى أن التاريخ القومى هو التاريخ الشعبى ، ومن الضروري تحليل الأحداث والأحوال الاجتماعية والبناء الاجتماعى • وقد أبدى الدكتور فاروق القاضى رأيه بأن الغرض من اعادة كتابة التاريخ هو تصحيح خطأ منهجى كان الغرس والهوى من ورائه ، وتنقيته من الشوائب التى علقته به سواء من جانب الأشخاص أو من جانب الحكام •

وقد طالب الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بوضع معايير جديدة لكتابة التاريخ القومى على أساس التطور فى بناء المجتمع المصرى ونظمه الاقتصادية ، وقال انه ما لم يرتبط التاريخ السياسى بهذا التطور ، فسيكون عبارة عن سرد أحداث دون أن يكون لها مغزى • ورأى أن المؤرخ لا يستطيع أن ينتج انتاجا صحيحا الا بمعاونة الوثائقيين ، وأنه من الضروري أن تخرج الجامعات المؤرخ الوثائقي أو الوثائقي المؤرخ •

وقد رأى صلاح عيسى أنه لو تم تحديد وجهة النظر التى من خلالها يرى التاريخ ، لحلت مشكلة كتابة التاريخ • وقال ان الباعث على اعادة كتابة التاريخ القومى هو أن مصر أصبحت بلدا إثنراكيا ، وأصبح هناك نظام اجتماعى جديد • وجدد حسب وجهة نظره

ثلاث مدارس تناولت تاريخ مصر الحديث منذ أوائل القرن العشرين :
مدرسة أخذت بوجهة نظر الاستعمار ، وبعد ثورة ١٩١٩ كانت رؤية
التاريخ أنه دور الطبقات المختلفة ، وبعد الحرب العالمية الثانية
بدأت تظهر القوى الشعبية • وقال ان مرور البلاد بنظام اجتماعي
جديد يستلزم تغييرا في النظرة الى القيم والأخلاق والتاريخ والأدب
والفن ، ورؤية تاريخية جديدة •

وفي ندوة التاريخ الاقتصادي طالب الدكتور عبد الرازق حسن
بإعادة كتابة التاريخ بشكل يساعد على تفسير حركة الحياة ، حركة
المجتمع • وقال أنه اذا كانت البلاد قد دخلت مرحلة التطور
الاشتراكي ، فمعناه أنها مرت بمرحلة التكوين الرأسمالي ، فمتى
يمكن تحديد بداية مرحلة تكوين الرأسمالية عندنا ؟ • هل تبدأ
مرحلة الرأسمالية بنشوء الملكية الخاصة ، أم أن الملكية الخاصة بعض
مظاهرها ، أم ننظر الى الموضوع من ناحية نوع الانتاج للسوق
العالمى أو الانتاج لكفاية حاجات المعيشة ؟ • لو أخذنا هذا الاعتبار
لوجدنا أن عصر محمد على يعتبر الانتاج للسوق • وقد كان الدكتور
رياض الشيخ من الرأى بضرورة أن توضع فى أية دراسة تاريخية
المراحل التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الماضى ، ودراسة
علاقات الانتاج وقوى الانتاج بطريقة علمية ، وتفسير التطور
من مرحلة الى أخرى بحيث تكون الدراسة التاريخية دراسة تفسيرية •

وقد أيد الدكتور محمد أنيس الاتجاه الذى طرحه الدكتور
عبد الرازق حسن والدكتور رياض الشيخ ، وزاد فطرح السؤال
عما اذا كانت الدعوة الى إعادة تقييم تاريخ مصر دعوة مفتعلة
أم هى طبيعية ، ليصل الى أن هذه الدعوة انما هى نتيجة تغيير
فى المجتمع المصرى القائم ، وهذا التغيير يشمل جبهات متعددة
سياسية واقتصادية وفكرية • وقال ان تلك الدعوة انما تحمل

اتهاما من ناحية ونقدا من ناحية أخرى لما سبق ان كتب في تاريخ مصر الحديث : أين تاريخ الحركة الوطنية ؟ • في مؤلفات الرافعى لا نحس على الاطلاق بوجود علاقات انتاج ولا قوى انتاج ، فتاريخ الشعب المصرى كقوى اجتماعية لم يكتب ، فما كتب تنقصه الخلفية الاجتماعية أو ما يسمى بالخلفية المادية • على أن الدكتور خيرى عيسى حذر من اعتبار العامل الاقتصادى وحده هو المحرك للتاريخ ، وانما هو أحد هذه العوامل ، وقال ان السياسة قد تؤثر على الاقتصاد ، كما قد يتأثر الاقتصاد بالسياسة ، كما أن الاقتصاد قد يتأثر بعوامل أخرى عديدة يجب أن ندرسها جميعا فتكتمل صورة لتاريخنا الحديث • كذلك حذر الدكتور راشد البراوى من تفسير التاريخ المصرى تفسيرا اقتصاديا فقط ، وبعبارة أخرى تفسيرا ماديا ، وانما يجب مراعاة أثر النواحي الفكرية أو الدينية أو السياسية ، ودراسة دور الطبقات الجديدة فى كل مرحلة • وطلب تحذاد معنى كلمة « اقطاع » وهل كان نظاما كالذى كان سائدا فى أوروبا فى أوائل العصور الوسطى •

وقد أبدى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم خشيته من أن تبهر التعبيرات الاقتصادية التى يحترفها الاقتصاديون المؤرخين ، فتتغنى على تفكيرهم من كثرة تكرارها ، ويؤمنون بأنها كانت موجودة عندنا • وقال ان الاقطاع المصرى ، سواء فى العصور الوسطى أو فى العصر العثمانى أو فى القرن التاسع عشر ، يختلف تماما عن الاقطاع الأوروبى • وانه لو تم التعمق فى دراسة ناحية الزراعة والأرض فى العصر العثمانى ، « لوصلنا الى نظام يقرب من النظام الاشتراكى ، على اعتبار أن الملكية الفردية لم تكن موجودة فى ذلك الوقت فى مصر ، وأن أهل القرية كانوا يزرعون الأرض كلها ويتكسبون منها ، ويأخذ كل منهم بقدر جهده وبقدر العمل الذى بذله فى هذه الأرض • وقال « اننا لا نريد أن ننساق وراء تعبيرات حديثة ومفاهيم

حديثاً ، ونحاول جاهدين بشئ من العنف أن نطبقها على تاريخنا ، فلو فعلنا هذا أخشى أن يلتوى بنا القصد ولا نستطيع أن نكتب تاريخنا القومى كما حدث فعلاً » • وقد أيد الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى هذا رأى قائلاً انه من الضرورى التجرد من المفهوم الشابه ، « ثم نأخذ المفهوم الأصاى مجرداً ، ثم نبث فى المادة التاريخية ، التى تعطينا التفسير ، لا التفسير هو الذى يجمع لنا المادة ، وبدلاً من أن تكون التعميمات طليقة ، تقوم المادة التاريخية باثرائها وتكشف لنا الأوضاع التى صاحبت تطور مصر » •

وقد طلبت الدكتورة حكمت أبو زيد فى ندوة التاريخ الاجتماعى البدء بتعريف لدلول كلمة تاريخ ، ثم ما هو التاريخ الاجتماعى ، ثم ما هى الوظائف القومية للتاريخ ، ومتى ظهرت الوظيفة القومية للتاريخ ، وما هى المجالات الاجتماعية التى يجب أن يدرسها فى هذه الحقبة من تاريخنا ؟ • وحذر محمود عودة من خطورة التنظير فى التاريخ أو صياغة نظريات عامة من تاريخ المجتمع ، وقال ان فائدة التنظير انه يمدنا بقدرة وطاقه على تفسير الأحداث التاريخية وربطها ، ولكنه يقودنا الى نزعة دوجماتية توكيدية نسير بمقتضاها موجهين سلفاً بناء على افتراضات سابقة •

والملاحظة التى نسلها فى هذه الندوة التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، أنه على الرغم من أن مصر فى تلك الفترة كانت تقود حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر ، إلا أن مفهوم إعادة كتابة التايخ القومى فى أذهان الغالبية العظمى ممن اشتركوا فيها من التخصصات العلمية المختلفة ، كان قاصراً على التاريخ المصرى وليس التاريخ العربى ! • وهذا لعله ما دفع الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، رئيس الجمعية الى القول فى ختام الندوة : « اننا عندما نكتب تاريخ مصر الحديث ، لا نقصد بتاتاً أن ن فصل

تاريخنا أو نفصل بلدنا عن المجموعة العربية التي هي جزء منها ،
ولا عن المجموعة الافريقية ولا المجموعة الاسلامية ولا المجموعة العالمية
التي نحن أعضاء فيها » .

على كل حال ، فقد كان ذلك كله ايذانا بيزوغ المدرسة المادية
في تفسير التاريخ في مصر . وقد مهد لهذه المدرسة في حقيقة
الأمر الكاتبان الماركسيان شهدى عطية الشافعى وابراهيم عامر . فقدم
الأول كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية » في عام ١٩٥٧ ، وقدم
الثانى كتابيه : « ثورة مصر القومية » في عام ١٩٥٧ و « الأرض
والفلاح » عام ١٩٥٨ .

وقد تلى ذلك فى الستينات الدراسة التى قدمها الدكتور محمد
أنيس ونشر فصولها فى مجلة « الكاتب » عام ١٩٦٥ ، عن : « المجتمع
المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية » ، والذى طبق فيها مفهومه
للاقطاع والرأسمالية والاشتراكية على تاريخ مصر منذ أواخر القرن
الثامن عشر . وقبل ذلك فى عام ١٩٦٤ نوقشت فى جامعة القاهرة
الرسالة المقدمة من عبد العظيم رمضان عن « تطور الحركة الوطنية فى
مصر » التى عولجت فيها الفروق بين نشأة ودور الطبقة البورجوازية
المصرية والطبقة البورجوازية الاوروبية ، ومدى ارتباط نمو الحركات
القومية فى العالم العربى بتدهور الاقطاع أو نمو الطبقة البرجوازية ،
وقدمت أول دراسة للحركة الشيوعية فى مصر باعتبارها جزءا لا يتجزأ
من الحركة الوطنية . وتلى ذلك فى عام ١٩٧١ دراسة عن « البورجوازية
المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو » و « البورجوازية المصرية فى عهد
الثورة » ، وقد نشرت فى فصول فى مجلة الكاتب . ثم « الوفد بين
اليمن واليسار التى نشرت فى مجلة الكاتب فى فصول أيضا عام
١٩٧٣ ، ثم « صراع الطبقات فى مصر » الذى نشر فى عام ١٩٧٧ .
وفى عام ١٩٧٢ قدم صلاح عيسى دراسته الهامة عن « الثورة
العراقية » ، كما قدم الدكتور رفعت السعيد دراسات عن تاريخ

الحركة الاشتراكية والصحافة اليسارية في مصر ، وقدم عبد المنعم الغزالي كتابه « تاريخ الحركة النقابية المصرية » عام ١٩٦٨ •

وفي نفس الوقت جرى الاهتمام في الجامعات المصرية بدراسة القوى الاجتماعية كالعمال والفلاحين وطبقة كبار الملاك ورأسمالية • ولكن غالبية هذه الدراسات لم تنطلق من التفسير المادى للتاريخ ، وانما انطلقت من التفسير التقليدى • ومع ذلك فقد أُنقِست أضواء عامة على قوى اجتماعية لم تتعرض لها المدرسة القديمة بالدراسة من قبل • وبالتالي يمكن القول أن هؤلاء الباحثين يكونون ما يمكن أن نطلق عليه اسم مدرسة التاريخ الاجتماعى •

ويتضح من هذا العرض السريع التفاعل بين التاريخ والتغيير فى البناء التحتى ، وبينه وبين التغيير فى البناء الفوقى • وقد أفرز هذا التفاعل الدعوة الى اعادته كتابة التاريخ ، ولكن بينما أفرز التفاعل بين التاريخ والتغيير فى البناء الفوقى المدرسة الوطنية فى كتابة التاريخ ، فقد أفرز التفاعل مع البناء التحتى المدرسة المادية فى تفسير التاريخ ، والمدرسة الاجتماعية •

المنظور التاريخى :

هذه الصيحات التى انطلقت فى ارجاء العالم العربى داعية الى اعادة كتابة التاريخ ، مع كل تغيير يحدث فى البناء التحتى أو النفوقى ، قد تثير الشكوك حول « علمية » التاريخ — وبمعنى آخر ، حول ما اذا كان التاريخ علما قادرا بالفعل على استرداد الماضى ، أم أنه — كما وصفه ديكرت — « نوع من القصص غير موثوق به ؟ » •

وفى الواقع أن التاريخ علم له خصوصيته • فهو علم له أدواته وقواعده العلمية التى يلتزم بها الباحث ، كما يلتزم زميائه فى المعمل الطبيعى ، سواء فى جمع المادة ونقدها وتنقيتها من الزيف

والكذب والأوهام وأثبتت صحتها ، أو في ترتيبها واستخلاص الحقائق وصياغتها أو عرضها ، الخ • • ولكن ذلك كله يتم من خلال ذات المؤرخ ، أراد أم لم يرد فلكل مؤرخ منظوره التاريخي الذي يلتقط منه صورة الحدث التاريخي ويراه من خلاله • وهذا المنظور يتأثر تأثرا كبيرا بثقافة المؤرخ وأيديولوجيته وموقعه الجغرافي ، ويؤثر بدوره من ناحية الجانب الذي يراه المؤرخ ، والذي يختلف عن الجانب الذي يراه غيره من منظور مختلف • ولكنه لا يغير من الحقائق التاريخية التي تبقى خاضعة لمنهج علمي ثابت •

ومن أسف شديد أن غالبية المؤرخين العرب يخشون الاعتراف بهذه الحقيقة ، ويحرصون حرصا شديدا على اثبات تجردهم عن الذات عند اعداد دراساتهم التاريخية ، متوهمين أن هذا التجرد المزعوم يسبغ على دراساتهم مزيدا من الصفة العلمية • مع أنه — حتى لو أمكن له — يؤدي الى تحويل هذه الدراسات الى وقائع أو حويلات ، أو في أحسن الأحوال — مجرد تكرار لوقائع ميتة لا نبض فيها ولا حياة •

ولقد كان أول من جرؤ من المؤرخين العرب على الاعتراف بالمنظور التاريخي ، هو المؤرخ المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة ، أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة القاهرة ، في تصدير ترجمته لكتاب المؤرخ الانجليزي الشهير « هربرت فشر H.A.L. Fisher » عن « تاريخ أوروبا History of Europe » (الجزء الأول من الترجمة العربية الصادرة في عام ١٩٥٠) • فقد كتب يقول :

« سوف يرى القارئ أن المؤلف أطل على موضوعه من « شباك » أوروبي واسع عظيم الارتفاع ، وأنه استطاع أن يصور المنظور التاريخي الأوروبي الغربي في العصور الوسطى أعدل تصوير • • • وما كان له أن يعمل غير هذا ، احتراما لقواعد التنسيق والتوزيع

والتركيز في شرح أركان التاريخ الأوروبي الغربي في العصور الوسطى ... غير أن المؤلف الشرقي في حل من هذا الارتباط وقيوده ولزومياته ، اذا هو أقبل على التأليف في تاريخ الشرق الأوسط في العصور الوسطى من أصوله المتنوعة في الكتب والوثائق والآثار الكبيرة والصغيرة ، وما عليه الا أن يطل على موضوعه من « شباك » شرقي رحيب — لا اعلاه لعاطفته القومية ، ولا اعتزازا بوضعه الثقافي والحضارى ، بل رغبة في تطبيق قواعد التنسيق والتوزيع والتركيز كذلك » (١١) .

ولم تلبث فكرة « المنظور التاريخى » أن تبلورت وتأكدت في ذهن الدكتور محمد مصطفى زيادة مع انتهاء ترجمة الجزء اثنانى من الكتاب ، الذى صدر فى عام ١٩٥٤ ، فقدم عرضا بديعا لها فى تصديره لهذا الجزء على النحو الآتى :

« شاءت الصدفة الحميدة أن أعد معظم القسم الأول من هذا الكتاب بالعراق ، وكذلك أن انتهى من اعداد هذا القسم منه فى الولايات المتحدة الأمريكية • ومنبع حمدى لهذه الصدفة المزدوجة ، أنى تأكدت بها من شىء اسمه المنظور التاريخى عند المؤرخين ، وهو ما تعلمته وخبرته واطمأننت اليه منذ سالف السنين • ذلك أن المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيائه الثقافية ووضعه الجغرافى ، أو يتقمص بديلا أجنبيا عن أحدهما أو كليهما ، مهما طرأ عليه من طارئ عابر وقتا ما ، لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منهما نافذته ، أى شباكه الذى يستنشق منه المعنويات والماديات من أصناف المعرفة والحياة اليومية • واذا أطل هذا المؤرخ على العصور الوسطى

(١٠) فشر ، ه.أ.ل : تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العرينى ، تصدر الطبعة الاولى فى ١٣ يونيو ١٩٥٠ (القاهرة : دار المعارف بمصر) .

الأوروبية من نافذة مصرية — مثلى — فانما يطل عليها من هذه النافذة الروحية العادية المخالقة له ، أو المخلوق هو لها ، بعبارة أدق • وهذا المؤرخ لابد لذلك مختلف النظرة الى تلك العصور الوسطى عن مؤرخ أمريكي ، أو روسي ، أو الماني ، أو فرنسي ، أو انجليزي • ذلك لأن كلا من أولئك المؤرخين له نافذته الخاصة به • وليس معنى هذا أن اختلاف النوافذ يغير الحقائق التاريخية ، أو يعدل في ترتيبها التاريخي ، بل معناه أنها تغير النظرة اليها تغيرا زعميا بعرض أصناف الحقائق الثابتة عروضاً مختلفة •

ويفهمنى القارئ تمام الفهم وهو يتصور معنى أن التاريخ كله سجل أمين لأخبار الدول والأمم والشعوب الانسانية ، أنتى تبعثرت في أجزاء الكرة الأرضية وسكنت اليها • وأن المؤرخ لا يستطيع رؤية تواريخ هذه الأجزاء رؤية تاريخية متساوية ، من وضع ثقافى واحد ••

« وعلى هذا ، فالمؤرخ فى مصر ، والشرق عموما لا ينبغي له حين يدرس العصور الوسطى الأوروبية ، أن يدرسها أوروبية المرمى أو المغزى ، أو أن يحكى قواعد التوزيع والمنظور الأوروبي ، بل ينبغي له أن يطل على الموضوع كله من نافذته المصرية ، وهو على أية حال لا يستطيع غير ذلك » (١٣) •

كان اعتراف الدكتور مصطفى زيادة بالمنظور التاريخي وأثره فى الدراسة التاريخية ، علامة هامة على طريق منهجية التاريخ فى مصر وفى العالم العربى ، ولكن أهمية هذه العلامة لا تتمثل فيما أحدثته من تأثير ، وانما فى مجرد حدوثها ! • ويرجع ذلك لسببين :

(١٢) نفس المصدر ، الجزء الثانى ، التصدير (القاهرة : دار المعارف

الأول ، أن القليل من المؤرخين العرب — أغلب الظن — قد قرأ هذا التصدير أو اهتم بقراءته • وعذرهم في ذلك أنه تصدير لكتاب مترجم ، وليس مقالا في مجلة تاريخية متخصصة •

ثانيا ، أنه لا يوجد بالفعل أدنى اهتمام من جانب الغالبية العظمى من المؤرخين العرب بالمسائل المنهجية في علم التاريخ ، وانما الاهتمام منصب أصلا على وقائع التاريخ ووثائقه • ولهذا ما زال المؤرخون العرب واقفون — على أحسن الفروض — عند أنجازات أصحاب النزعة الطبيعية والمذهب الوضعي Positivism في أوروبا ، وما زل كتاب : « لانجلوا وسينيوبوس Langlois and Saignobos الذى صدر في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨) تحت عنوان :

Introduction Aux Etudes Historiques

كمثل لدى الكثيرين أقصى تقدم وصل اليه علم التاريخ • وإذا كان هناك سبب لذلك ، فهو أن الاهتمام بمنهج البحث التاريخي نفسه اهتمام حديث في العالم العربى • فان أول كتاب عربى عالج هذا المنهج صدر في عام ١٩٣٩ تحت عنوان : « مصطلح التاريخ » ، للدكتور أسد رستم الذى كان يقوم بتدريس هذا المنهج في الجامعة الأمريكية ببيروت • وكان الكتاب الثانى للدكتور حسن عثمان تحت عنوان : « منهج البحث التاريخى » وقد صدر عام ١٩٤٣^(١٣) • ومنذ ذلك التاريخ لم يصدر كتاب عربى واحد ذو أهمية في تطوير منهجية علم التاريخ ، كما لم تجر مناقشات ذات قيمة حول هذا الموضوع •

مع ذلك ، فان الأفكار التى طرحها الدكتور محمد مصطفى زيادة حول «المنظور التاريخى ، لا تجارى في جرائها أفكار الثالعين Idealists في أوروبا ، من أمثال : كروتشة Croce وكولنجوود Collingwood

(١٣) د. حسن عثمان : منهج البحث التاريخى (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٣) •

وكاسير Cassirer • فقد قامت هذه الأفكار على أساس الاهتمام بالذات المشتركة أكثر من الموضوع المدرك • ومن هنا جاءت عبارتهم : إعادة تمثيل الماضي في ذهن المؤرخ ، وأنه لا يجب على المؤرخ أن يكتفى بمجرد فهم مادته التاريخية ، وإنما يتجاوب معها الى حد أن تعيش في ذاته ، وبذلك يبعث فيها الحياة ، وينفخ فيها من روحه : أن التاريخ ليس مجرد استرجاع الماضي ، وإنما بعثه وإعادة الحياة اليه :

History is not a recollection but resurrection

أما مجرد تسجيل الماضي دون تفاعل معه ، فلن يعدو أن يكون عملا من أعمال القص واللزق Scissor and Past على رأى كولنجوود • وإذا كان المؤرخ المعاصر هو الذى ينفخ في الماضي الميت من روحه ، فان « التاريخ كله » — كما يقول كروتشه هو « تاريخ معاصر » • وهذا الاحياء الجديد للماضى ، وإعادة الروح اليه ، هو ما يميز المؤرخ العظيم • بل لقد أطلق فردريك شليجل Friedrich Schlegel على المؤرخ العظيم اسم : « النبی الاسترجاعى » ، لأن في عمله نبوءة بالماضى • وقد سخر الثاليون من المؤرخ الذى انمحت شخصيته حتى أصبح ك « أبو الهول » في صمته • فالفكر الفلسفى للمؤرخ هو الذى يلون تفسيره للماضى ، وتعارض التفسير التاريخية نتيجة اختلاف وجهات نظر المؤرخين لا يلغى بعضها بعضا ، وإنما يكمل بعضها البعض (١٤) •

ومع أن أفكار المثاليين تعبر عن فهم رائع لمنهجية التاريخ ، وهى لا تتناقض — فى رأينا — مع الموضوعية ، بل تكملها وتدعمها ، الا أنها بالنسبة لمتطلبات منهجية التاريخ فى بلادنا وبلاد العالم الثالث ، والتى خرجت توا من قبضة الاستعمار ، تعد قاصرة ويجب تطويرها •

(١٤) د. أحمد محمود صبحى : فى فلسفة التاريخ (منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب) •

فاذا كان المثاليون يعترفون بأثر الفكر الأيديولوجى للمؤرخ فى تفسير الماضى ، ويرون أن الخلاف بين المؤرخين هو فى الواقع الأمر ، نتيجة اختلاف فى الأيديولوجيات والعقائد — فان الأمر فى بلادنا لا يحتمل الا أيديولوجية واحدة للمؤرخ : أيديولوجية تقدمية تخدم التطور الذى أصبح ضرورة حتمية لتعويض التخلف والمعاناة .

فاذا كان التاريخ يقدم من المنظور التاريخى للمؤرخ، ومن خلال فكره الأيديولوجى ، فهل مما يفيد إعادة كتابة التاريخ فى بلادنا أن تتم من خلال رؤية مختلفة ، وأيديولوجية رجعية ، وموقف اجتماعى متعال لا يتعاطف مع جماهير شعبنا المكافحة ، ويكرس أوضاعها الراكدة ، أم أن إعادة كتابة التاريخ يجب أن تتم من خلال رؤية تقدمية ؟

ان السؤال الذى نطرحه هو : لماذا يكتب التاريخ ؟ ولن يكتب ؟ . هل يكتب لمحض استعادة أحداث ركبت حتى تعطنت ، وقدمت حتى بليت ، أم يكتب لشحذ ذاكرة شعوبنا ، وبديكرها بخبرات نضالها ، لتستفيد منها فى مواجهة أعدائها فى الداخل وفى الخارج ، مواصلة كفاحها ؟ . وبمعنى آخر : هل يكتب التاريخ للتاريخ ، أم يكتب للحياة — حياة الشعوب ؟ . انه اذا كان التاريخ يكتب للتاريخ ، فلسنا — نحن المؤرخين — وليست شعوبنا فى حاجة الى هذا العبث . فوق أنه لا يوجد علم للعلم ، وانما العلم لخدمة البشرية . واذا كان هذا ما تلعبه العلوم الطبيعية ، فلا يعقل أن تلعب العلوم الانسانية ، وعلى رأسها التاريخ ، دورا منعزلا عن المجتمع . أما اذا كان التاريخ يكتب لخدمة الحاضر والمستقبل ، فمن هنا تبرز ضرورة انطلاق المؤرخ من أيديولوجية تقدمية فى فهم أحداث التاريخ وتفسيرها .

التاريخ والفلسفة :

هذا على كل حال يشجعنا على معالجة النقطة الأخيرة في هذه « الورقة » ، وهى علاقة علم التاريخ بفلسفة التاريخ . فنحن نرى أنه قد آن الأوان لعقد مصالحة بين علم التاريخ وفلسفة التاريخ . فلم يعد مقبولا في ظل هذا التطور الهائل الذى تمر به البشرية ، أن يظل اهتمام المؤرخين العرب قاصرا على « وقائع التاريخ » دون « التاريخ » نفسه وقوانين حركته . وإذا كان البعض يعتقد أن اهتمامه يجب أن يكون قاصرا محصورا بالجزئى من الوقائع التاريخية المحدودة بحدود الزمان والمكان . والتى لمس آثارها ماديا في الوثائق المختلفة ، وأن فلسفة التاريخ تتجاوز ذلك الى ما وراء الزمان والمكان ، وتتطلق من منطلق فكرى لا واقعى تجريبى — ففى الواقع أن أية محاولة لتعليل أو تفسير الواقعة التاريخية بالأسباب المادية المثلة في الوثائق وحدها ، دون الفلسفية — أى دون فهم قوانين الحركة التاريخية — هد تفسير ناقص وقاصر ! •

ان تفسير حركة الاصلاح الدينى في أوروبا يمثل تلك الأسباب التى يقدمها المؤرخون البورجوازيون^(١٥) ، وهى : احساس الناس بخطورة مساوئ الحكومة البابوية والكنيسة ، والرغبة في اصطناع شكل آخر من المسيحية أبسط وأكثر روحانية ، وطمع الأمراء العلمانيين في ثروة الكنيسة ، وتصاعد المد القومى ، ووجود حركة قوية من التحرر الفكرى — لا يمكن أن يعد تفسيرا كافيا ، لسبب بسيط ، هو أن هذه الأسباب نفسها فى حاجة الى تفسير •• غامذا أحس الناس — فى هذا الوقت بالذات — بخطورة مساوئ الكنيسة ، والرغبة في اصطناع شكل آخر من المسيحية •• الخ ، رغم اعتيادهم

عليه طوال القرون السابقة ؟ • ان تفسير ذلك لا يمكن أن يتم دون فهم ما طرأ على البناء التحتي الأوروبي من تغيير ، بتخلخل علاقات الانتاج القطاعية وظهور علاقات جديدة وطبقة جديدة ، حينئذ يتبين أن السبب الحقيقي — ببساطة تامة — وأن أناس العصر الحديث هم أناس مختلفون عن أناس العصر الاقطاعي • وأن المجتمع في العصر الحديث هو مجتمع مختلف عن مجتمع العصر الاقطاعي • واذا كان المجتمع الاقطاعي لم يختلف تماما وقتذاك — فما زال أمامه ثلاثة قرون — الا أن المجتمع البورجوازي كان قد أصبح موجودا يمارس التغيير في البناء الفوقي ، في الفن والفلسفة والدين والسياسة • ومن هنا كان الاصلاح الديني ، ومن هنا أيضا لم يكن من الممكن أن يحدث الاصلاح الديني قبل ظهور الطبقة البورجوازية • ومعنى ذلك أن التاريخ لا يتحرك اعتباطا ، وانما يتحرك وفق قوانين على جانب عظيم من الدقة • ولما كان مجال الكشف عن هذه القوانين هو « فلسفة التاريخ » ، وليس « علم التاريخ » الذي تقصر وسائله عن الوصول الى قوانين الحركة التاريخية — فان في هذا الدليل الكافي على عنصر التكامل بين علم التاريخ وفلسفة التاريخ وعلى ضرورة المصالحة بين هذين العلمين اللذين تباعدا طويلا دون أى مبرر ! •

كذلك الأمر في تفسير الانقلاب الصناعي في أوروبا في القرن التاسع عشر • فان المؤرخين البورجوازيين يفسرونه بقوة الابتكار والتجارب العلمية ، وانهيار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية • الخ • ولكن هذه الأسباب نفسها في حاجة بدورها الى تفسير • فلماذا ظهرت قدرة الابتكار والتجارب العلمية في القرن التاسع عشر بالذات ، ولماذا انهيار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية فيه ؟

ان هذا كله لا يمكن تفسيره بدون السبب الرئيسي ، وهو انهيار بقايا العلاقات القطاعية في أوروبا بعد الثورة الفرنسية ، وزوال العائق الرئيسي — من ثم — في تطور وسائل الانتاج • والا كيف

نفسر اعدام مدينة دانزج لأحد أبنائها في عام ١٥٨٦ لمجرد أنه اخترع آلة جديدة للغزل ! ^(١٦) ، بينما أصبح هذا المخترع وكل المخترعين أمثاله في القرن التاسع عشر يلقون كل تشجيع وتكريم ؟ • لقد زال التناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج بقيام علاقات انتاج جديدة في القرن التاسع عشر ، وبذلك تحررت وسائل الانتاج ومضت قدما الى الأمام •

ولكن هذا البعد الحقيقي في تفسير الانقلاب الصناعي ، لا يمكن ادراكه بدون الفلسفة ، التي كشفت لنا قانون الترابط بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج • فهل يستطيع المؤرخون أن يديروا ظهورهم للفلسفة ، ويقنعوا بما تقدمه الوثائق التاريخية من علل وأسباب ثانوية ؟ هل كان من الممكن أن يقوم الانقلاب الصناعي في العصور الوسطى أو قبل القرن التاسع عشر ، من قبل أن يتغير البناء التحتي ؟ • وأليس هذا دليلاً على أن التاريخ لا يتحرك اعتباطاً ، وانما يتحرك وفقاً لقوانين صارمة ؟ • ولكن هذا ما تقدمه فلسفة التاريخ ، ويعجز عنه علم التاريخ •

وفي بلادنا العربية ، هل يمكن تفسير التغير الذي حدث في النظام السياسي والدستوري والقانوني والفكري في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ، دون فهم التغير الذي حدث في البناء التحتي بقوانين الاصلاح الزراعي وقوانين التأمين ، التي هزت دعائم العلاقات شبه الاقطاعية والرأسمالية القديمة ، وأسقطب معها الطبقة البورجوازية الكبيرة التي كانت تسيطر على الحكم ؟ • ومن الجهة المقابلة ، هل يمكن فهم التغير الذي طرأ على النظام السياسي والدستوري والقانوني في مصر بعد ١٥ مايو فهما صحيحا ، بدون ادراك التغير الذي حدث في البناء

(١٦) د. محمود خيرى عيسى تاريخ أوروبا الاقتصادية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٨) •

التحتى بقوانين الانفتاح وما أدت اليه من ظهور طبقة بورجوازية جديدة متحالفة مع رأس المال الأجنبى والرأسمالية الأوروبية •

وهكذا نستطيع أن نمضى فى سوق الأدلة الى مالا نهاية ، لنصل الى هذه الحقيقة — التى تقف على النقيض تماما مما ذهب اليه كوتشه فى كتابه :

History : its theory and pradice

وهى أن أى تفسير تاريخى يفتقر الى البعد الفلسفى ، هو تفسير ناقص وقاصر ، وأن الفلسفة وحدها والتفسير المادى للتاريخ على وجه التحديد ، بما يزود به المؤرخ من فهم قوانين الحركة التاريخية — هو وحده القادر على تحليل الأحداث والتحولات التاريخية بعلمها الحقيقية المرتبطة بقوانين حركاتها • وأن الوثائق التاريخية اذا كانت هى الأساس فى اعادة تركيب صورة الحدث التاريخى وبعثها من الماضى نظريا ، وبدونها تنتفى الصفة العلمية من الدراسة التاريخية — الا أنها فى مجال التعليل والتفسير ، الذى ترد اليه الوقائع التاريخية ، وترتهن به قدرات المؤرخ الحق — لا تقدم فى معظم الأحيان سوى القشور والفتات •

